التعريف بالعلة في الأندلس

للدكتور ابراهيم بن الصديق

تمهيد :

كان من المفروض، الاتيان بنبذة عن مبدإ اشتغال الأندلسيين بالحديث الشريف وعلومه، ثم إلقاء نظرة عن الحشد الحافل من حفاظ الحديث والمبرزين في علومه من أهل الاندلس، وعرض بعض مظاهر ازدهار هذه العلوم في الفردوس المفقود، ليعتبر ذلك بمثابة التربة لنبتة«علم العلل» الذي يعتبر زهرة تلك العلوم.

ولكني وفيت هذا الموضوع حقه من الشمولية والتركيز في رسالة « الدبلوم » عن الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث، وهو به أليق نظرا لعمومه، وتوقف بناء البحث عليه.

أما المقصود أساسا من هذا الفصل، فهو المرور عبره ــ فقط ــ الى الموضوع الخاص المراد بحثه بالذات، وهو : « علم العلل في المغرب الأقصى من خلال كتاب ابن القطان ».

لأن ما تقدمت الإشارة اليه في« التقديم » من وجود تداخل وتلاحم بين علم وعلماء الاندلس والمغرب الأقصى، مع ماسيأتي من وفرة في مشيخة ابن القطان الأندلسية. يجعل تأثر ابن القطان الذي يمثل هذا العلم في المغرب، بالأندلس والأندلسيين. أمرا يفرض توجه النظر الى الكشف عن أصل مادة البحث من منبعها.

لذلك سيقع الاقتصار في المباحث التالية على إلقاء نظرة سريعة ومركزة عن علم « العلل »بالأندلس، ونشأته، وخصائصه، وربط ذلك بطبيعة وخصائص الأندلسيين والمغاربة بصفة عامة، ثم الاتيان ببعض النماذج التعليلية عندهم من خلال ذلك. لربط حلقات البحث، وبناء الفروع على أصولها.

المبحث الأول
طبيعة النقد عند الأندلسيين

أولا : النقد في المغرب بصفة عامة

للأندلسيين والمغاربة طبيعة خاصة في الناحية العلمية، تتميز بخاصيتين :

الأولى: حرفيتهم في تطبيق النصوص العلمية، والتزامهم بالقواعد ــ التي تكون عادة أغلبية ــ وعدم تصرفهم فيها، إلى حد الجمود عليها.

ومظهر هذه الحرفية يتجلى في أمور كثيرة منها على سبيل المثال :

أ ــ بالنسبة الى الأصول الاعتقادية، التزموا اتجاها واحدا فيما يتعلق بالصفات، من التنزيه والتأويل الطفيف المتمشي مع ما كان عليه السلف بالمدينة المنورة خاصة، والمشي على مقتضى اعتقادهم في النبوات. وما يتعلق بالمعاد من إثبات الصراط والميزان والحوض ورؤية الله. والجزاء، وإثبات القدر. وما الى ذلك حتى انهم كانوا يلقنون أولادهم في الكتاتيب أن يقولوا بعد التشهد الأخير : « وأشهد أن الصراط حق وأن الميزان حق وأن الحوض حق.. ومازال ذلك متوارثا الى الآن في بعض الجهات المغربية. ومنذ اعتنقوا مذهب الأشعري في الاعتقاد وهم متمسكون به الى الآن.

وهكذا تجدهم أبعد الناس عن التأويلات وتمطيط النصوص والاصغاء الى النظريات الفلسفية في الاعتقاد. فقلما تجد في المغاربة القدري والمعتزلي والمرجيء، والشيعي الغالي والناصبي الغالي، وغير ذلك من المذاهب والنحل والآراء التي لا تتفق مع مذهب أهل السنة ومعتقدهم.

والمحاولات التي قامت للخروج عن هذا الاتجاه اما لم يكتب لها البقاء رغم مظاهر القوة التي صاحبتها كنظرية عصمة الإمام عند الموحدين وغيرها. أو أميتت في المهد كمحاولة محمد عبد الله بن مسرة القرطبي المتوفي سنة 319 لتكوين مذهب في العقائد من خليط من الفلسفة والاعتزال والتصوف. فحاربه الأندلسيون وقاوموا أتباعه الى أن تغلبوا عليهم فاستتابوهم وأحرقوا كتبهم. حتى أن الباحثين لم يتمكنوا من الوقوف على حقيقة مذهبه بسبب استئصال كتبه وكتب أتباعه.

ب ــ بالنسبة الى الفروع : تصرفوا في المذهب المالكي الغني بالأصول والقواعد المرنة والخصبة،داخل إطار محدد ومحدود من أقوال ابن القاسم وأصبغ وأشهب وسحنون ومن بعدهم من فقهاء المذهب. ولم يخرجوا عليها حتى استبعدوا في كثير من الأحيان الاجتهاد وفق أصول المذهب وقواعده فيما لم ينص عليه هؤلاء وتكلفوا التخريج على أقوالهم.

والقياس على أقيستهم وهو ما وقع الاتفاق على منعه في أصول الفقه. مما جعل الفقه المالكي الذي أبلوا البلاء الحسن في خدمته عبارة عن جملة أقوال، وتخريجات على تلك الأقوال واستظهارات لأقوال، وترجيحات بين أقوال. دون التقيد بقاعدة أو دليل. وهذا مشاهد وملموس لاينازع فيه فقيه منصف.

ج ــ بالنسبة الى علوم الحديث :تمسكهم ــ بمثالية تامة ــ بمفاهيم العدالة والضبط في رواة الحديث الى حد أن فقدوا المرونة المطلوبة في ناقد الحديث ــ حيث نجد أغلب النقاد المشارقة يتوخون الهدف من وراء اشتراط العدالة والضبط في راوي الحديث، وهو تأمين صدقه فيه وأداؤه على وجهه.

فإذا تحققت لهم هذه الغاية تساهلوا الى حد كبير فيما عدا ذلك من النظر الى خصوصيات الراوي المذهبية والسلوكية.

وبهذه المثالية التي وقف المغاربة عندها، جرحوا رواة الحديث بالهفوات التي لايخلو منها بشر،كما بينت ذلك بتفصيل في بحث « الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث ».

وأغرب مثال لذلك مما لم يذكر هناك : أن الحافظ المصري الكبير عبد الغني ابن سعيد الأزدي الذي تقدم ذكره في الفصل السابق. والذي اتفق أئمة الحديث ونقاده على أنه ثقة مأمون حافظ متقن، لايغمز بأدنى مجرح.

يقول الذهبي عن هذا الحافظ :« ذكر عبد الغني أبو الوليد الباجي فقال حافظ متقن. فقلت لأبي ذر : أحدثت عنه ؟فقال : لاإن شاء الله على معنى التأكيد، وذلك لأنه كان له اتصال ببني عبيد»[1].

فصنيع هذا الامام الأندلسي وهو أبو الوليد الباجي في تحاميه الرواية عن هذا الحافظ المتفق على تعديله وامامته مع اعترافه بحفظه واتقانه، لذلك السبب الذي لايخطر ببال النقاد المشارقة الالتفات اليه مع توفر الثقة. يترجم طبيعة المغاربة في تمسكهم بحرفية القواعد.

الخاصية الثانية : وهي مرتبطة بالأولى، أو الأولى مبنية على هذه الثانية :النقد الشديد لكل عالم من علمائهم، مهما بلغ في الامامة أو حاز من العلم والجلالة والمغاربة أشقاء الأندلسيين التوائم في هذا السلوك، وسيأتي من نماذج ذلك الطعن الجارح الذي لا يستند في أكثره على دليل، والموجه من ابن عبد الملك الى ابن القطان، وليس له من تفسير إلا هذه الخاصية في طبيعة علماء المغرب بعدوتيه.

حتى لم يكد يسلم من نقدهم أحد من الأئمة الكبار، كبقي بن مخلد ومحمد بن وضاح والأصيلي وابن عبد البر والباجي الذين وصلوا معه الى حد التكفير، وكذلك ابن العربي المعافري وعياض الوقشي والنباتي وابن الأبار وغيرهم.

ومأأظن سبب ذلك هو تحاسدهم فيما بينهم كما أراد ابن حزم أن يفسر ظاهرة النقد في الأندلسيين حيث قال :«..... ولاسيما أندلسنا فإنها خصت من حسد أهلها للعالم الظاهر فضله فيهم الماهر منهم، واستقلالهم كثير مايأتي به واستهجانهم حسناته، وتتبعهم سقطاته وعثراته، وأكثر ذلك مدة حياته بأضعاف مافي سائرالبلاد..... وربما نحل ما لم يقل، وطوق مالم يتقلد، وألحق به مالم يقم به ولا اعتقده قلبه...فإن تعرض لتأليف غمز ولز، وتعرض وهمز واشتط عليه، وعلم يسير خطبه، واستشنع حين سقطه، وذهبت محاسنه وسترت فضائله....»[2].

فإن الحسد موجود في كل مكان وبين كل الفئات، ولكنه لم يصل إلى حد أن يكون النقد هو الأصل بالنسبة الى علم كل عالم. بل لعل مرد ذلك إماالى طبيعة البلد ومناخه، أو الى جذور أخرى ما زالت في حاجة الى بحث ودراسة اجتماعية لاكتشافها.

ثانيا :تأثر التعليل بخواص طبعهم.

إذا كانت خاصية النقد هذه تتعلق بانتقاد الرجال وبانتقاد انتاجهم على السواء فهم تعاملوا بهذه الطبيعة مع الأحاديث النبوية، فكثر تعليلهم لها، وتشككهم في قبولها لأدنى بادرة تحمل على التشكك في قبول الحديث وإن كانت لاتقدح في ذلك القبول.

وإذا كانوا قد فاقوا المشارقة في تجريح الرواة واتجهوا الى علم «الجرح والتعليل » بوفرة، لأن طبيعتهم تلاءمت معه. فهم في التعليل كذلك. إلا أن المتخصص منهم في «العلل»قليل. ومن اتجه منهم الى هذا العلم فلم يخرج عن طبيعة أهل بلده وخصائصه. باستثناء ابن عبد البر، الذي يعتبر من الآخذين بجانب الاعتدال. سواء في «التجريح» أو في «التعليل».

ثالثا :ابن وضاح، ومبدأ التعليل في الأندلس

يعتبر الحافظ الأندلسي محمد بن وضاح القرطبي المتوفي سنة 267 أول من أدخل علم الحديث بمفهومه الصحيح إلى الأندلس. وكان قد رحل الى المشرق وصحب ابن حنبل ويحي بن معين وابا بكر بن أبي شيبة وغيرهم من أئمة الحديث وأعلامه، وتفاعل مع أسلوبهم وطريقتهم في تعليل الأحاديث بصفة خاصة. حيث يصفه ابن الفرضى بأنه « كان عالما بالحديث بصيرا بطرقه، متكلما على علله»[3].

ومن أبرز مظاهر التعليل ــ كما تقدم ــ الاحجام في مواطن كثيرة عن إعطاء دليل مقنع لسبب التعليل. فرجع ابن وضاح الى الأندلس وهي قفر من هذه العلوم. ومبلغ علم أهلها بالحديث،لايتعدى رواية الموطأ ورواية بعض الأحاديث لا على مقتضى أصول وقواعد المحدثين[4] فبدأ ينشر علم الحديث بالكيفية التي تلقاها عن مائة وخمسة وسبعين شيخا. من أساطينه بالمشرق فكون حوله التلاميذ وعقد الحلقات الحديثية لرواية الحديث حسب أصوله المعروفة.

إلا أن الطبيعة المغربية كان لها الدور البارز هنا، سواء بالنسبة الى أهل بلده أو بالنسبة اليه.

فبالنسبة الى أهل بلده :حينما بدأ يتكلم على «العلل» بذلك الأسلوب الجديد عليهم، وجهوا اليه انتقادات مرة، واتهموه بأنه يرد الأحاديث الصحيحة الثابتة بدون دليل. وبالغوا في هذا الاتهام حتى جرحوه بذلك. وما كانوا يدرون أنه يتكلم وفق أسلوب علماء « العلل » بالمشرق ونهجهم، وخفى عليهم أيضا : أن المعلل قد يعلل إسناداً من طريق،والمتن الصحيح من طريق آخر. فيقول هذا الحديث باطل أو منكر، ويقصد اسناداً معيناً، لا المتن من سائر طرقه. وهكذا يقول الناقد عن حديث «من كذب علي متعمدا....» وهو متواتر : هذا باطل أو موضوع، ويقصد إسناداً سئل عنه. وهذا بعض ما كان يفعله ابن وضاح فلم يفهمه أهل الأندلس آنذاك،واتهموه بما اتهموا به، يقول ابن الفرضي « وكان ابن وضاح كثيرا ما يقول : ليس هذا من كلام النبي ﷺ، وهو ثابت من كلامه ﷺ »[5].

ولعل ابن الفرضى أدى تصرف ابن وضاح بالمعنى، وبحسب فهم الرواة عنه والظاهر أنه كان يقول :هذا حديث باطل أو منكر ولاأصل له. ويقصد الاسناد الذي سئل عنه ومعلوم انه لاانتقاد عليه في هذا وتصرفه هو المعمول به عند « علماء العلل ».

وأما بالنسبة الى ابن وضاح نفسه، فيظهر أن الطبيعة المغربية غلبت عليه فأسرف في هذا الاتجاه الذي يبدو أن منطلقه منه كان سليما في الأوائل إلا أنه في الأثناء تجاوز الحد المعقول، فبدأ يعلل الأحاديث ويردها لأدنى بادرة.

واستخلاص هذا الاتجاه ليس مستقى من معاصريه الأندلسيين الذين اختلط عليهم الأمر فلم يفهموا مراده، بل هو مأخوذ من كلام حافظ الأندلسي كبير عرف الحديث على أصوله بعد تمكن الأندلسيين من هذا العلم. فبلغ فيه رتبة الامامة وهو الحافظ أحمد بن خالد بن الجباب القرطبي المتوفي سنة 322 ــ [6]وانتقاده لابن وضاح من ناحية اسرافه في التعليل انتقاد فني بحت. لاينبغي أن يقارن بالانتقاد الأول.

يقول ابن الفرضي :«كان أحمد بن خالد لايقدم على ابن وضاح أحدا ممن أدرك بالأندلس، وكان يعظمه جدا، ويصف فضله وعقله، وورعه غير أنه كان ينكر عليه كثرة رده في كثرة من الأحاديث»[7].

وعلى هذا يمكن اعتبار ابن وضاح هو أول من تكلم على العلل في الأندلس بذلك المنهج الذي سيظهر تأثيره بعد،إن شاء الله.

المبحث الثاني
منهج الأندلسيين في التعليل

أولا : تأثرهم بابن وضاح.

يمكن القول، ان ابن وضاح هو الذي يمثل اتجاه المدرسة الأندلسية في التعليل وعلى ذلك فسنجد علماء «العلل» منهم باستثناء ابن عبد البر ــ كما تقدم ــ يقتحمون هذا الميدان بكل جرأة وإقدام فلا يتهيبون مالكا ولابخاريا ولامسلما. فابن حزم وهو خير من تبلور فيه منهج ابن وضاح، حين يجد الامام الترمذي في إسناد ولايعرفه اذ لم يكن جامعه قد دخل الى الأندلس بعد. يحكم بجهالته ويعلل الحديث به ويرده. مثل ابن وضاح الذي يرد الأحاديث الصحيحة.

وهكذا حكم على حديث في صحيح البخاري بالإنقطاع، لأن البخاري ادى ما رواه عن شيخه بلفظة : قال، ولم يؤد بحدثنا أو خبرنا أو عن. فقال في « المحلى » ومن طريق البخاري :قال هشام بن عمار : نا صدقة بن خالد، نا عبد الرحمن ابن زيد بن جابر، نا عطية بن قيس الكلابي، حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال : حدثني

أبو عامر أو أبو مالك الأشعري ووالله ما كذبني، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « ليكونن من أمتي قوم يستحلون الخز والحرير[8]والخمر والمعازف » وهذا منقطع، ولم يتصل مابين البخاري وصدقة بن خالد ولايصح في هذا الباب شيء أبدا. وكل ما فيه فموضوع[9]مع أن الحديث صحيح متصل من طرق أخرى كما جزم بذلك ابن الصلاح والعراقي وابن حجر.

وقد نقل السيوطي عن ابن حزم في كتابه «مراتب الديانة ».

وفيه (أي الموطأ) نيف وسبعون حديثا قد ترك مالك نفسه العمل بها وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء »[10].

وأبو علي الجياني لايحجم عن تخصيص قسم مهم من كتابه « تقيد المهمل لتعليل أحاديث في الصحيحين، وتعليل روايتهما اليه كما سيأتي. وابن العربي المعافري لايتهيب من تعليل اي حديث لايتفق مع مقاييسه النقدية مهما كانت حيثيات مخرجه وعبد الحق الاشبيلي يناقش مسلما في أسانيده كما يناقش البزار أو الدارقطني او الطحاوي من غير فرق .

وهذا كان منهج الحافظ الكبير أبي علي الصدفي الذي قال عنه الذهبي « وله الباع الطويل في الرجال والعلل والأسماء والجرح والتعديل [11].

والحافظ أبي محمد الرشاطي المربي تـ 542 صاحب كتاب : « الاعلام بما في المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأوهام »[12].

وهكذا تعاقب هذا المنهج المتأثر بالنزعة الوضاحية ــ إن صح هذا التعبير ــ في أجيالهم، الى أن قطع بحر المجاز، واستقر في بر العدوة المغربية متمثلا بكل أبعاده في منهج ابن القطان الفاسي. الذي فاق فيه أشياخه الأندلسيين وأربى عليهم كما سيأتي.

وهكذا يمكن اعتبار أن المنهج الأندلسي والمغربي في التعليل له شخصية مستقلة عن المنهج المشرقي من بعض النواحي كما سيزداد ذلك اتضاحا من الأبواب والفصول والمباحث اللاحقة ان شاء الله تعالى .

ثانيا : تعليل الأندلسيين بالظاهر .

ولعل أول مظاهر هذا الاستقلال : أخذهم بالمفهوم اللغوي للعلة وعدم اعتبارهم للمفهوم الاصطلاحي، فإذا كان تعريف العلة في اصطلاح أهل الحديث، هو ــ كما

تقدم ـــ:«أمر خفي يقدح في صحة الحديث ».

فإن الأندلسيين ومعهم المغاربة، أخذوا بأحد شطري التعريف فقط فلم يلتفتوا الى كون القادح لابد أن يكون خفيا حتى يسمى علة، بل اعتبروا كل ماينافي شروط القبول سواء أكان ظاهرا أم خفيا علة . فالارسال والانقطاع والاعتضال والتدليس والاضطراب. كل ذلك يعتبر علة .

قال ابن عبد البر : « الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به »[13].

وبعد أن ذكر حديث خزيمة بن جزى رجل من الصحابة قال : « وهذا حديث قد جاء إلا أنه لايحتج بمثله. لضعف إسناده، ولايعرج عليه، لأنه يدور على عبد الكريم بن أبي المخارق، وليس يرويه غيره وهو ضعيف متروك الحديث وقد روى من حديث عبد الرحمن بن معقل صاحب الدثينة، وهو رجل يعد في الصحابة نحو هذا الحديث ... وهو أيضا حديث ضعيف، وإسناده ليس بالقائم عند أهل العلم، وهو يدور على أبي محمد رجل مجهول، وهو حديث لايصح عندهم وعبد الرحمن بن معقل لايعرف إلا بهذا الحديث، ولاتصح صحبته.

وإنما ذكرت هذا الحديث والذي قبله ليوقف عليهما ولرواية الناس لهما. ولتبيين العلة فيهما »[14].

فما ذكر من القوادح، من جرح عبد الكريم بن أبي المخارق وانفراده بالحديث، وجهالة أبي محمد. الخ كل ذلك قوادح ظاهرة، ومع ذلك سماها علة حيث قال : « ولتبيين العلة فيهما ».

كأن الحافظ السيوطي لم يدرك اصطلاح الأندلسيين هذا فحاول التوفيق بين كلام ابن عبد البر في التعليل بالظاهر وبين العلة الاصطلاحية. فقال في « التدريب » أثناء تمثيله للمضطرب : وعندي أن أحسن مثال لذلك حديث البسملة السابق فإن ابن عبد البر أعله بالاضطراب ....والمضطرب يجامع المعلل لأنه قد تكون علته ذلك» ولاشك أنه لو عرف اصطلاح ابن عبد البر لما احتاج الى هذا التأويل الذي يرده الاستعمال الاصطلاحي .

وقال ابن حزم : « فإن ذكروا حديثا رويناه من طريق هشام الدستوائي عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص .... فإن رواية عطاء لهذا الخبر مضطربة معلولة وعطاء قد تغير بأخرى« فسمي الاضطراب والتغير، وهما ظاهران، علة كما ترى .

وقال ابن حزم أيضا، بعد أن ذكر حديثين عن المغيرة بن شعبة في مسح أعلى الخفين وأسفلهما :

« وأما حديث المغيرة فأحدهما عن ابن شهاب عن المغيرة ولم يولد ابن شهاب إلا بعد موت المغيرة بدهر طويل ».

وهذا قادح ظاهر، ثم أضاف :

« والثاني مدلس أخطأ فيه الوليد بن مسلم في موضعين، ثم أسند من طريق ثور بن يزيد، قال : حدثت عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلهما، فصح أن ثورا لم يسمعه من رجاء بن حيوة وأنه مرسل لم يذكر كاتب المغيرة ».وهذا قادح خفي وهو العلة في الاصطلاح . وأضاف.« وعلة ثالثة »، وهي أنه لم يسم فيه كاتب المغيرة »[15] والجهل بالراوي قادح ظاهر. ومع ذلك سماه علة وثلث به العلة الخفية. مما يدل دلالة واضحة على أنه لايفرق بين الظاهر والخفي وأنه يعتبر الجميع علة.

وهكذا نجد قسم « العلل » من كتاب « تقييد المهمل » لأبي علي الجياني الذي سيأتي الحديث عنه قريبا، لا يفرق فيه بين الظاهر والخفي.

ويعتبر هذا الاصطلاح الأندلسي المغربي أكثر استعمالا عند عبد الحق الاشبيلي وابن القطان الفاسي.

فعبد الحق يقول في مقدمة كتابه « الأحكام الشرعية » الذي هو كتاب « علل » بقدر ما هو كتاب « الأحكام ».

وأكثر ماذكر من العلل مايوجب حكما ويثبت ضعفا ويخرج الحديث من العمل به الى الرغبة عنه والترك له أو الى الاعتبار بروايته، مثل القطع والارسال والتوقيف، وضعف الراوي، والاختلاف الكثير في الاسناد ..... وليس الارسال أيضا علة عند قوم، إذا كان الذي يرسله اماما ولا التوقيف علة عند آخرين إذا كان الذي يسنده ثقة، وضعف الراوي علة الجميع »[16].

ولم يخرج ابن القطان في تعقباته على عبد الحق عن هذا الاصطلاح . ولايفهم مما تقدم أنهم لايهتمون بالتعليل الخفي اهتماما زائدا، أولا يضعونه في مكانته اللائقة به، بل هم في هذه الناحية، كبقية المحدثين، يهتبلون بالتعليل الخفي، ويمتدحون بالبراعة فيه ويتنافسون في اكتشافه.

وهاهو ذا ابن حزم يفتخر ببراعته في اكتشاف علة خفية فيقول :« ....وخبر رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي، ثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن يزيد عن يزيد بن حبيب عن علي بن رباح عن عقبة بن عامر أن عمرو بن العاص، وشرحبيل بن حسنة بعثاه بريداً الى أبي بكر .....وقد حدث به عبد الرحمن مرة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير، عن عقبة.

قال علي (يعني نفسه) هذا أقرب ما يمكن أن يغلط فيه من لايعرف الحديث. وهذا خبر معلول. لأن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من علي بن رباح ولا من أبي الخير وإنما سمعه من عبد الله بن الحكم البلوي عن علي بن رباح وعبد الله بن الحكم مجهول، هكذا رويناه من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث والليث بن سعد، كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن الحكم. أنه سمع علي بن رباح اللخمي يخبر أن عقبة بن عامر الجهني قال : قدمت على عمر بفتح الشام ....قال ابن وهب : وسمعت زيد بن الحباب يذكر عن عمر بن الخطاب أنه قال ....قال علي : هكذا هو هذا الحديث، فسقط جملة ــ والحمد لله ــ وزيد بن الحباب لم يلق أحدا رأى عمر، فكيف عمر »[17].

والشاهد فيه افتخاره باكتشاف أن يزيد بن أبي حبيب لم يسمع الحديث من علي بن رباح وأنه سمعه بواسطة مجهول عنه، وذلك من طريق ابن وهب التي أبانت عن تعليل طريق ابن مهدي.

ثالثا : كتابتهم في « العلل ».

باستثناء كتاب « المعتل من الحديث » لعبد الحق الاشبيلي، يمكن القول بحسب الجهد المتواضع في التتبع والاستقراء، وبحسب معلومي، ولا أدعي إحاطة : ان كتابتهم في العلل، هي إما :

أ ــ في إدراج كتب حديثية من مصنفات في الأحكام أوفي غيرها من المواضيع فيعللون الحديث المعلول بعد ذكره مباشرة، وإما :

ب ــ في كتب مرتبطة ومتعلقة بكتب الأحكام. من شروح وروايات وما الى ذلك.

وبتدقيق النظر وبشيء من المرونة والتجاوز عن الشكليات يتضح أن كلا من هذين النوعين من الكتابة، داخل في القسم الرابع من المبحث الأول في الفصل الثالث

المتقدم. وهو المنهج العملي المفضل عند المحدثين.

فمؤلفاتهم في تعليل روايات الموطأ وإن كانت تبدو من القسم الثالث وهو الخاص بعلل حديث شخص معين أو كتاب معين. فهي في الحقيقة مرتبطة بالموطأ من حيث انها كتب أحكام أولا وقبل كل شيء. وكذلك قسم العلل من كتاب أبي علي الجياني مرتبط بالصحيحين من هذه الحيثية .

وحتى في الكتب التي يترجمون لرجالهم، ويعللون حديثا ما في إحدى التراجم فإنهم لا يقصدون تعليله باعتباره من رواية صاحب الترجمة، بل لأنه حديث ذكر، فيجب تبيين حكمه عقبه. كما يفعل ابن الفرضي وابن بشكول وابن الابار. وعلى هذا نجد من ضنف الكتب المستقلة كتبا مثل : « الايصال » و« المحلى » و« أحكام الأحكام » و« الاعراب »[18] وهي لابن حزم « جامع بيان العلم وفضله » و« والاستيعاب» وهما لابن عبد البر.

«شرح غريب الحديث « وشرح حديث النبي ﷺ و « وحديث الصحابة » و« حديث التابعين« وهي للحافظ محمد بن الحارث الخشني. الذي يعتبر أندلسيا لأنه دخلها وهو ابن عشر سنين وبها نشأ وتلقى علومه. وينقل عبد الحق في « الأحكام » من كتب الخشني[19].

« الدلائل في اختلاف الحديث »للامام الأصيلي، وينقل منه كل من عبد الحق وابن القطان .

«مسند أحمد بن خالد الجباب » ويظهر أنه معلل، وينقل منه عبد الحق أيضا.

« مصنف قاسم بن أصبغ » وهو أحد الحفاظ الكبار بالأندلس. وينقل منه ابن القطان .

« والتفسير المعروف بأنوار الفجر» و « سراج المريدين » و « أحكام القرآن » وغيرهما من كتب ابن العربي المعافري. ويكثر من التعليل في « سراج المريدين » وهو مجلد ضخم مخطوط.

«تفسير القرطبي» وتجد فيه بين الفينة والأخرى إشارات بارعة الى علل دقيقة.

وأجمع كتب هذا الصنف وأغزرها من حيث «العلل» هو كتاب «الأحكام الشرعية» لعبد الحق، الذي وضع عليه ابن القطان، كتابه موضوع البحث، وسيأتي الحديث عنه بتفصيل إن شاء الله.

ومن الصنف الثاني المرتبط بغيره، نجد مثل :
«التمهيد» و«الاستذكار» و«التقصي» وغيرها مما كتب ابن عبد البر على «الموطأ».
«مستخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود »وينقل منه ابن القطان.
«شروح الموطأ» و «عارضة الأحوذي» وغيرهما من كتب ابن العربي المعافري التي وضعها شروحا لكتب أخرى.
«إكمال المعلم بفوائد مسلم» للقاضي عياض ـــ على تسامح في عده هنا ـــ وينقل فيه تعليلات مهمة.
«المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم» لأبي العباس القرطبي تـ656 إلى غير ذلك مما تناولوا فيه علل الحديث وما أخاله يخرج عن الصنفين المحددين آنفا.

المبحث الثالث
نموذج أندلسي فريد (أبو علي الجياني)

أهمية كتابه في العلل : لعل النظرة السريعة في المبحثين السابقين عن «العلل»في الأندلس، قد أعطت فكرة عامة عن سير هذا العلم بالأندلس ومنهجهم في تعاطيه

وقد يلاحظ قلة في النماذج والأمثلة التطبيقية لتعزيز ماذكر من نظريات ربما كانت جديدة بالنسبة الى بعض من لم يتعمق في البحوث والدراسات الحديثية في الأندلس. والواقع أن ذلك مقصود متعمد لسببين :

الأول :أن ما وصل الينا من تراثهم في هذا الباب محدود في كتب علماء قلائل مثل ابن عبد البر، وابن حزم، وابن العربي المعافري، وأفراد آخرين معدودين والمكثر منهم على الحقيقة من التعليل. هما ابن عبد البر وابن حزم وخاصة في «التمهيد» و«والمحلى» واقتطاف مثالين منهما أو ثلاثة لايعد شيئا إذا ماقيس بما حوته كتاباتهما من التعليل والحكم على الأحاديث. بحيث لايمكن أخذ فكرة شاملة عنهما إلا بدراستهما. على أنه قد تم ماتعلق به استخلاص غرض البحث منهما.

والسبب الثاني : هو أن عبد الحق قد نقل في كتابه عشرات النماذج من مختلف كتب الأندلسيين بما فيهم ابن عبد البر وابن حزم. وبما فيها الكتب المفقودة وقد ناقشه ابن القطان فيما ساق من نماذج وأضاف غيرها من كتب لم يقف عليها عبد الحق. مما

يتيح الوقوف على تصرفاتهم في التطبيق من خلال كلام ابن القطان، بصفة أشمل من مثالين أو ثلاثة.

لكن الذي أظن أنه يمكن أن ينير بعض الجوانب من هذا الفصل،هو قسم «العلل» عن كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» لأبي علي الجياني وذلك للاعتبارات الآتية :

أولا :لأنه يعد ثالث كتاب من نوعه لا في الاقطار المغربية، بل في أقطار العالم الاسلامي أجمع.اذ لم يَجْرُؤ على اقتحام حمى الصحيحين بشمولية من علماء الاسلام، إلا ثلاثة، الدارقطني وأبو مسعود الدمشقي وثالثهم أبو علي الجياني. أما الحديث والحديثان فقد علل ابن حزم حديثا في البخاري وآخر في مسلم. حيث قال الحافظ العراقي :

«ورويناه عن محمد بن طاهر المقدسي ومن خطه نقلت قال : سمعت أبا عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي ببغداد يقول : قال لنا أبو محمد بن حزم : ماوجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئا لايحتمل مخرجا الا حديثين لكل واحد منهما حديث تم عليه في تخريجه الوهم مع اتقانهما وحفظهما وصحة معرفتهما. فذكر عند البخاري حديث شريك عن أنس في الاسراء وأنه قبل أن يوحى اليه وفيه شق صدره، قال ابن حزم والآفة من شريك.

والحديث الثاني عند مسلم حديث عكرمة بن عمار بن أبي زميل عن ابن عباس قال : كان المسلمون لا ينظرون الى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي ﷺ ثلاث أعطيكهن، قال : نعم قال عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها قال نعم. الحديث. قال ابن حزم : هذا حديث موضوع لا شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمار[20].

والواقع أن انتقاد بعض أحاديث في الصحيحين ليس فيه غض منهما ولا نقص من جلالتهما. أو خرق لاجماع الأمة على تلقيهما بالقبول. بل فيه تركيز لقيمتهما، وترسيخ لقدسيتهما.ذلك أن أدنى مايقال عن انتقاد بعض أحاديثهما : أن الاجماع الحاصل على صحتهما باستثناء تلك الأحاديث المنتقدة ليس ناتجا عن تقليد أو سكوت عن عيب أواغضاء عن قصور منهما. بل ما وقع ذلك الاتفاق إلا بعد دراسات عميقة متفحصة من كل محدث محدث على حدة. وبعد هذه الدراسات والبحوث المضنية عنهما

وعن رجالهما وتتبع أحاديثهما والاستخراج عليها وسبر شرطيهما ووضع الكتب المتعددة عليهما لم يستطع الباحثون والنقاد أن يخرجوا بما ينتقد عليهما إلا بتلك الأحاديث اليسيرة، بالنسبة الى أحاديثهما. حيث بلغت الأحاديث المنتقدة عليهما مائتين وعشرين حديثا لاغير، كما قرر ذلك الحافظ ابن حجر. وقال ابن الصلاح وهو يقرر اتفاق الأمة على تلقيهما بالقبول : « سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن[21] ..

ثانيا : لاغرو أن الجياني بعمله هذا يعد من نقاد الحفاظ بل من أكبرهم حيث خاض ميدانا عجز عنه غيره من الحفاظ نظرا لأن المنتقد عليهما هما اماما هذا الشأن بلا منازع. وبذلك يكون جديرا بالكشف عن جانب ولو يسرا من عمله في معرض الكلام عن «العلل» بالأندلس، خاصة وأن الحافظ ابن حجر جعل كلامه هو الدارقطني وأبا مسعود الدمشقي أساسا لما بنى عليه أجوبته عن الأحاديث المنتقدة على البخاري في «مقدمة فتح الباري».

ثالثا : كتاب الجياني هذا مع كتاب ابن القطان كما سيأتي التعريف به يكملان بعضهما ويرسخان علم «العلل» الذي هو ذروة علوم الحديث. في الأندلس والمغرب مع أن مؤلفيهما لم يرحلا الى المشرق ولا أخذا مباشرة عن علمائه فيمكن أن يعبرا عن المنهج المغربي الصميم.

رابعا : الكتاب مازال مخطوطا ككتاب ابن القطان. وفي المغرب توجد نسخة وحيدة منه فيما أعلم. كما سيأتي.

خامسا : لم أعثر لا لعبد الحق ولا لابن القطان. على نقل من كتاب الجياني، فيمكن بذلك أخذ فكرة عنه من خلالهما كما هو الشأن بالنسبة الى كتب الأندلسيين الأخرى .

التعريف بالجياني : أبو علي حسين بن محمد بن أحمد الغساني، يعرف بالجياني. أصله من مدينة الزهراء، ونزل أبوه قرطبة. وُمولد أبي علي في سنة 427 وتوفي سنة 498م .وصفه كل من ابن بشكوال وابن الابار برئيس المحدثين بقرطبة[22]. والقاضي عياض بـ «شيخ الأندلس في وقته، وصاحب رحلتهم»[23]والذهبي بـ «الحافظ الامام الثبت محدث الأندلس»[24].

ويضيف ابن بشكوال : «كان من جهابذة المحدثين، وكبار العلماء المسندين

وعني بالحديث وكتبه، وروايته وضبطه» ووصفه الحافظ الأندلسي أبو الحسن بن مغيث المعروف بابن الصفار، فقال :

«كان من أكمل من رأيت علما بالحديث ومعرفة بطرقه، وحفظا لرجاله ....وجمع من سعة الرواية ما لم يجمعه أحد أدركناه، وصحح من الكتب مالم يصححه غيره من الحفاظ، كتبه حجة بالغة، وجمع كتابا في رجال الصحيحين سماه بكتاب «تقييد المهمل وتمييز للمشكل» وهو كتاب حسن مفيد أخذه الناس عنه «ويقول تلميذ أبي علي، القاضي عياض : «رحل اليه الناس من الأقطار، وحملوا عنه، وألف كتابه على الصحيحين المسمى بتقييد المهمل وتمييز المشكل وهو كبير الفائدة»[26].

وقد أثنى على هذا الكتاب سائر من ذكره واعتمده الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» وفي ضبط أسماء رجال البخاري والرواة عنه في شرحه.

تحليل لكتاب الجياني مع نماذج منه.

والكتاب ينقسم الى ثلاثة أقسام : القسم الأول خاص بضبط ما أشكل من أسماء رجال البخاري ومسلم، وفي ذلك يقول القاضي عياض في خطبة كتابه «مشارق الأنوار» الذي استفاد فيه من كتاب أبي علي في ضبط أسماء الرواة : «..... وإلا ماجمع الشيخ الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني شيخنا ــ رحمه الله في كتابه المسمى بتقييد المهمل وتمييز المشكل، فإنه تقصى أكثر مااشتمل عليه الصحيحان، وقيده أحسن تقييد، وبينه غاية التبيان وجوده نهاية التجويد. لكن اقتصر على مايتعلق بالأسماء والكنى وألقاب الرجال، دون مافي المتون من تغيير وتصحيف وأشكال»[27].

وفي الرسالة المستطرفة : ولأبي الغساني ... كتاب ما ائتلف خطه واختلف لفظه في أسماء رجال الصحيحين، ويسمى بكتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل، ضبط فيه كل لفظ يقع فيه اللبس من رجال الصحيحين، وما قصر فيه يقع في جزئين»[28].

ويقع هذا القسم في حوالي 207 صفحة من القطع المتوسط.

القسم الثاني : وهو قسم العلل في الصحيحين. أو في روايتهما. ويبدأ من ص208 إلى ص336.

القسم الثالث :ترجم فيه لشيوخ البخاري ومسلم اللذين أخذا عنهم مباشرة ويبدأ من ص337الى نهاية الكتاب[29].

والذي يهمنا من الكتاب هو : قسم العلل[30] الذي ينقسم هو أيضا إلى قسمين : قسم خاص بالبخاري، وآخر بمسلم، ولكن منهجه فيهما واحد. وهو :

أولا :يتناول الأوهام الواقعة من رواة الصحيحين على اختلاف طبقاتهم الى عصره وذلك مالم يتعرض له الدارقطني ولا أبو مسعود الدمشقي. ويعتبر من الأهمية بمكان. وما حاز «فتح الباري» للحافظ ابن حجر تلك المكانة المرموقة إلا باستيعابه لروايات الصحيح. والجمع بين اختلافات الرواة وتعليل المعل منها واعتماد الرواية الصحيحة التي يفي عليها شرحه للحديث.

ومن أمثلة ذلك في كتاب أبي علي بالنسبة الى البخاري قوله : «ومن كتاب العلم في باب رُبّ مبلغ أوعى من سامع، قال البخاري : نا مسددنا بشر بن عون عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي ﷺ قال : «أي يوم هذا، وذكرالحديث[31] وقال في باب ليبلغ الشاهد الغائب : ثنا عبد الله بن عبد الوهاب، قال نا حماد عن أيوب عن محمد عن ابي بكرة عن النبي ﷺ قال : ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام. الحديث، بمثل إسناد ابن عون. قال الشيخ رضي الله عنه (يعني نفسه) : وفي نسخة أبي ذر الهروي في حديث عبد الله بن عبد الوهاب نا حماد عن أيوب عن محمد عن أبي بكرة، هكذا قيده عن أبي زيد الحموى وأبي الهيثم عن الفربرى، سقط لهما ابن أبي بكرة[32] ورواه أبواسحاق المستملي وسائر رواة الفربري باثبات ابن أبي بكرة بين محمد وأبي بكرة .

وتكرر هذا الحديث في تفسير سورة براءة من طريق عبد الله بن عبد الوهاب أيضا عن حماد بن زيد بإثبات ابن أبي بكرة بينهما. وفي كتاب بدء الخلق عن محمد بن المثنى نا عبد الوهاب، نا أيوب عن محمد عن أبي بكرة، هكذا في نسخة الأصيلي عن أبي أحمد ولم يذكر بين محمد بن سيرين وأبي بكرة أحدا. وسائر رواة الفربوي يقولون فيه عن محمد عن أبي بكرة في هذا الموضع. غير أن أبا الحسن القابسي وقع في نسخته في هذا الموضع : أيوب عن محمد بن أبي بكرة عن أبي بكرة، وهذا وهم فاحش، وصوابه أيوب عن محمد هو ابن سيرين عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة، وتكرر أيضا حديث محمد بن المثنى عن عبد الوهاب في باب حجة الوداع من كتاب المغازي، فذكر أبو الحسن القابسي أن في نسخة أبي زيد : أيوب عن محمد بن أبي بكرة عن ابي بكرة، على الصواب. وذكر أبو الحسن الدارقطني في كتاب «العلل» أن اسماعيل بن علية وعبد

الوهاب، روياه عن أيوب عن محمد عن أبي بكرة، لم يذكرا بينهما أحدا، وكذلك رواه يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أبي بكرة، ورواه قرة بن خالد عن محمد بن سيرين قال : نا عبد الرحمٰن بن أبي بكرة، ورجل آخر أفضل في نفسي من عبد الرحمٰن، وسماه أبو عامر العقدي عن قرة فقال : وحميد بن عبد الرحمٰن ولم يسمه يحيى القطان في روايته عن قرة.

قال الشيخ رضي الله عنه (يعني أبا علي الجياني) : «واتصال هذا الاسناد وصوابه أن يكون عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمٰن بن أبي بكرة عن أبيه، وعن محمد بن سيرين أيضا عن حميد بن عبد الرحمٰن الحميري عن أبي بكرة» [33].

ثانيا : يتم ويشرح ما أتى به الدارقطني وأبو مسعود الدمشقي. ويفصل ما أجملاه. ويناقشهما وأحيانا ينتصر لأحد الشيخين، وأكثر نقاشه مع أبي مسعود الدمشقي.

ثالثا : يذكر انتقاداته المستقلة عليهما، ويعتبر ذلك استدراكا على الدارقطني وأبي مسعود. فيما لم يذاكره، ولا تنبها له.

والكتاب في مجمله مرتبط بكتاب أبي مسعود الدمشقي كأنه ذيل له، أكثر من ارتباطه بكتاب الدارقطني.

ويحسن عرض تقديمه الوجيز لكل من قسمي البخاري ومسلم، ثم الاتيان بمثال يعطي فكرة عامة عن منهجه. واطلاع صاحبه وتمكنه من علم العلل.

1) قال في تقديم قسم البخاري ويعتبر تقديما للقسمين معا :

«هذا كتاب يتضمن التنبيه على الاوهام الواقعة في المسندين الصحيحين وذلك فيما يخص الأسانيد وأسماء الرواة، والحمل فيها على نقله الكتابين عن البخاري ومسلم، وبيان الصواب في ذلك.

واعلم وفقك الله، أنه قد يندر للامامين مواضع يسيرة من هذه الأوهام أو لمن فوقهما من الرواة، لم يقع في جملة ما استدركه المشيخ الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني عليهما، ونبه على هذه المواضع أبو مسعود الدمشقي الحافظ وغيره من أئمتنا، فرأينا أن نذكر ما في هذا الباب لتتم الفائدة بذلك. والله الموفق للصواب»[34].

ثم ذكر أسانيده إلى البخاري، وقال في آخر قسم البخاري هذا :

«قال أبو علي : انتهى ما نبهنا عليه مما وقع في كتاب البخاري من الأوهام التي من قبل رواة الكتاب، ومن علل الأسانيد، لم تقع في الاستدراكات التي لأبي الحسن الدارقطني،

إلا مواضيع يسيرة، احتجنا إلى الاستشهاد بقوله»[35].

2) والقسم الخاص بمسلم عنوانه : «كتاب العلل الواقعة في أسانيد كتاب مسلم». وقال في تقديمه : «وهذا كتاب يتضمن التنبيه على ما في كتاب أبي الحسين مسلم ابن الحجاج رضي الله عنه. من الأوهام لرواة الكتاب عنه أو لمن فوقهم من شيوخ مسلم وغيرهم. مما لم يذكره أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في كتاب الاستدراكات»[36].

ثم ذكر الرواة من مسلم إليه. وقال في آخره : «قال أبو علي رحمه الله : انتهى ما انتقينا من العلل ومن إصلاح الأوهام الواقعة في الكتابين التي جاءت من قبل الرواة عن البخاري ومسلم رحمهما الله»[37].

والملاحظ بصفة عامة من القسمين أن التعليل في قسم البخاري أكثره راجع إلى رواة الصحيح عنه واختلافهم بالزيادة والنقص والتصحيف. وإبدال الرواة ونحو ذلك. أما التعليل بالنسبة إلى البخاري أو إلى من فوقه فهو أقل.

وفي قسم مسلم يتساوى الأمر تقريبا، فيكثر التعليل بالنسبة إلى مسلم أو إلى من فوقه من شيوخه.

وهذا نموذج من الكتاب من قسم البخاري يحمل أكثر من معنى بالنسبة إلى منهج الكتاب من ناحية. وبالنسبة إلى أبي علي الجياني حيث يبين اطلاعه وإحاطته بالأسانيد واختلافات الرواة وتصرفاتهم، وذلك المطلوب توفره في عالم العلل وبالنسبة إلى علم الحديث في الأندلس حيث نجد أسانيده كلها من طريق الأندلسيين، إذ لم يرحل إلى المشرق كما تقدم.

قال أبو علي الجياني رحمه الله في كتاب «العلل» قسم «البخاري» :

«وفي كتاب الأنبياء صلوات الله عليهم، في ذكر إبراهيم عليه السلام :

قال البخاري : نا أحمد بن سعيد أبو عبد الله، قال : نا وهب بن جرير، عن أبيه عن أيوب، عن عبد الله بن سعيد بن جبير، عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ، قال : يرحم الله أم إسماعيل، لولا أنها عجلت لكان زمزم عينا معينا[38].

قال أبو مسعود الدمشقي : رأيت جماعة قد اختلفوا في هذا الاسناد. هكذا قال ولم يزد، كأنه يغمز البخاري إذ أخرجه في الصحيح.

قال الشيخ رضي الله عنه : وأنا أذكر ما انتهى إلي في الاختلاف على وهب ابن

جرير، وعلى غيره في إسناد هذا الحديث إن شاء الله تعالى مختصرا ثم أورد الأسانيد بذلك.

رواه حجاج بن يوسف الشاعر، وهو ثقة، عن وهب بن جرير عن أبيه، عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس، عن أبي كعب عن النبي ﷺ. عن النبي ﷺ : أن جبريل ركض زمزم بعقبة. الحديث مختصرا. ورواه عن وهب أيضا بهذا الاسناد أحمد بن سعيد الرباطي، ذكره عنه البخاري، وهو حديث هذا الباب الذي جر هذا الكلام، إلا أن البخاري لم يذكر عنه في إسناده عن أبي بن كعب.

ورواه علي بن المديني عن وهب بن جرير عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ في قصة زمزم : أن جبريل ﷺ حين ركض زمزم بعقبة فنبع الماء (الحديث). وتابع علي هذا الاسناد أحمد بن سعيد الرباطي، أيضا، ذكره عنه أبو عبد الرحمٰن النسائي في كتاب السنن. وروى هذا الحديث عن حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس، ولم يذكر أبي بن كعب، ولا النبي ﷺ ، قاله وهب بن جرير، كما قاله أبو علي بن السكن.

ورواه اسماعيل بن عقبة عن أيوب قال : نبئت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : إن أول من سعى بين الصفا والمروة أم إسماعيل، ثم ذكر بناء الكعبة.(الحديث بطوله)، نحو ما رواه معمر عن أيوب بن سعيد بن جبير، وفي قصة زمزم.

روى هذا الحديث سلام بن أبي مطيع عن أيوب السختياني، عن عكرمة بن خالد، لم يذكر فيه سعيد بن جبير.

ذكر الأسانيد بذلك : نا أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري قال : نا خلف بن القاسم، قال : نا أبو علي بن السكن نا عبد الله بن محمد البغوي، قال : نا حجاج بن يوسف الشاعر قال : نا وهب بن جرير، قال : نا أبي، قال : سمعت أيوب يحدث عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن سعد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب قال : قال رسول الله ﷺ : إن جبريل من ركض زمزم بعقبه. (الحديث مختصرا)

ونا ابن عبد البر[39] قال نا خلف بن القاسم، نا محمد بن السكن نا بن بدر نا محمد بن أحمد بن نيزك، قال : نا وهب بن جرير بن حازم، قال : نا أبي، قال : نا أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبى ﷺ أن جبريل

حين ركض زمزم فنبعت العين فعجلت هاجر أم اسماعيل تجمع البطحاء حول الماء، فقال ﷺ : يرحم الله أم اسماعيل. الحديث.

ونا أبو عمر النمري وأبو عمر بن الحذاء، قالا : نا عبد اللهبن محمد بن أسد الحيني. قال : ناحمزة بن محمد الكناني الحافظ، حدثنا أحمد بن شعيب قال : حدثنا أحمد بن سعيد هو الرباطي، قال : نا وهب بن جرير، قال حدثنا أبي عن أيوب بن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ : أن جبريل حين ركض زمزم بعقبه، فنبع الماء فعجلت هاجر تجمع البطحاء حول الماء لأن لا ينفرق، فقال رسول الله ﷺ : رحم الله هاجر لو تركتها لكانت عينا معينا .

بالاسناد الى النسائي، قال : نا أبو داوود وهو سليمان سيف الحراني قال : حدثني علي المديني، قال : نا وهب بن جرير، قال : ناأبي، قال : سمعت أيوب يحدث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ قال نزل جبريل عليه السلام الى هاجر رضي الله عنها واسماعيل فركض عليه موضع زمزم عقبة فنبع الماء، قال فجعلت هاجر تجمع البطحاء حوله، وذكر تمام الحديث، وفي آخر قال وهب بن جرير، فقلت لأبي :حماد لا يذكر أبي بن كعب، ولايرفعه.

قال : أنا أحفظ لهذا، هكذا حدثني به ايوب. قال وهب : ونا حماد بن يزيد بن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس نحوه، ولم يذكر أبيا النبي ﷺ.قال وهب : فأتيت سلام بن أبي مطيع فحدثني هذا الحديث فروى له عن حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير فرد ذلك وأنكره ثم قال لي : فأبوك مايقول ؟ قلت أبي أيوب عن سعيد بن جبير. قال : العجب والله مايزال الرجل من أصحابنا، الحافظ قد غلط، إنما هو أيوب عن عكرمة بن خالد.

قال الشيخ رضي الله عنه (أبو علي الجياني) : ويقال : كيف يصح اسناد هذا الحديث وفيه من الخلاف ماتقدم، لأن من الرواة من وقفه، ومنهم من أسقط من اسناده أبي بن كعب، ومنهم من ذكر فيه عبد الله بن سعيد بن جبير، ومنهم من لم يذكره، وقال فيه بعضهم : عن أيوب عن عكرمة بن خالد.

فنقول وبالله التوفيق :

ان هذاالخلاف اذا نظره المجتهد في الصنعة، وتأمله، ميز منه ماميز

البخاري ــ رحمه الله ــ وحكم بصحته، وعلم أن الخلاف الظاهر فيه، إنما يعود الى وفاق، وأنه لايدفع بعضه بعضا، والحمد لله.

فأما من أوقفه من الرواة فقليل والذين أسندوه أئمة حفاظ، وكذلك من أسقط من اسناده أبي بن كعب، لا يوهن الحديث إسقاطه، والحديث اذا انتهى الى ابن عباس متصلا وكان محفوظا، فلا يبالي سمى لنا من رواه عنه ابن عباس أولم يسم، لا نا قد علمنا أن أكثر رواية ابن عباس للحديث عن جلة الصحابة من المهاجرين والأنصار، وليس يعد مرسل الصحابي مرسلا[41]. فقد كان يأخذ بعضهم عن بعض، فقد كان لعمر بن الخطاب جار من الأنصار يتناوب النزول معه الى رسول الله ﷺ، ينزل يوما وينزل يوما فإذا نزل جاءه بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، أنا أبو شاكر نا أبو محمد الأصيلي، قال : ناأبو علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف نا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : نا أبي نا وكيع عن الأعمش عن أبي اسحاق عن البراء قال : ماكل مانحدثكم به عن رسول الله ﷺ سمعناه، وحدثنا به أصحابنا وكنا لانكذب.

قال الشيخ رضي الله عنه : وأما من أسقط من اسناد هذا الحديث المذكور عبد الله بن سعيد بن جبير فليس بشيء.قد صح أن أيوب السختياني رواه عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه، وقد أتى بهذا الاسناد حماد بن زيد وجرير بن حازم، وقال اسماعيل بن علية عن أيوب : نبئت عن سعيد بن جبير.

حدثناه حكم بن محمد قال : نا أبو بكر بن اسماعيل قال نا محمد بن أحمد الباهلي، قال : نا يعقوب الدورقي، قال نا ابن علية. قال : نا أيوب، قال : نبئت عن سعيد بن جبير، أنه حدث عن ابن عباس قال : أن أول من سعى بين الصفا والمروة لأم اسماعيل. وذكر الحديث بطوله، وفيه بناء الكعبة.

وبهذا يصح أن أيوب انما أخذه عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه وانما كان يسقطه وهب بن جرير بن حازم في بعض الأحايين، ويسوقه معنعنا على طريق التخفيف وتقريب الإسناد أو تزيينه، وسئل يزيد بن هارون عن التدليس في الحديث فكرهه وقال : هو من التزيين، وكذلك قال أحمد بن حنبل. وقال أبو بكر البزار التدليس ليس بكذب، وقال أنه تحسين لظاهر لاسناد. وقال أبو بكر البزار التدليس ليس بكذب، وقال أنه تحسين لظاهر الاسناد. وقال حماد بن يزيد، ويزيد بن زريع : التدليس كذب. وقد ذكره في الاسناد عن وهب بن جرير : حجاج بن الشاعر وأحمد بن سعيد الرباطي في رواية

البخاري عنه. وكذلك كان أحمد بن سعيد أيضا يحدث به على الوجهين، باسقاطه واثباته فلذلك ما اختلف البخاري وأحمد بن شعيب النسائي على أحمد بن سعيد فذكره البخاري، وأسقطه النسائي. وأما ما رويناه من إنكار سلام بن أبي علي أن يكون مخرج الحديث عن سعيد بن جبير، وأنه عن عكرمة بن خالد، فلا شغفت اليه وأحسن حالات سلام مع حماد بن زيد وابن علية وجرير بن حازم ان كان حفظ عن أيوب، ما قال، أن يكون أيوب رحمه الله كان يحدث به على الوجهين عن عبد الله بن سعيد بن جبير، وعن عكرمة بن خالد، وليس سلام من رجال المحامل[42] «وقد لخص الحافظ ابن حجر جميع ما تقدم في «مقدمة الفتح»، وفي شرحه وقال في الشرح : أن أبا بكر الاسماعيلي عاب على البخاري إخراج رواية أيوب لاضطرابها ثم دافع عن البخاري بما لخصه من كلام أبي علي الجياني وقال :

«وقد سبق الى الاعتذار عن البخاري ورد كلام الاسماعيلي بنحو هذا الحافظ أبو علي الجياني في «تقييد المهمل» [43].

وقال في «المقدمة» بعد أن لخص كلام الجياني السابق :

«وقال أبو علي الجياني : هذا الاختلاف إذا تأمله المتبحر في الصنعة علم أنه يعود الى وفاق، وأنه لا يدفع بعضه بعضًا، وحكم بصحته، ثم بين طرق الجمع بين هذه الروايات»[44].

الهوامش

1) تذكرة الحفظ 1048/3.

2) رسالة ابن حزم في تفضيل الأندلس ملحقة بكتاب «تاريخ الأدب الأندلسي عصر سيادة قرطبة «للدكتور احسان عباس ص 355 ــ 306.

3) تاريخ ابن الفرضى 18/2.

4) انظر البحث الذي كتبته عن عبد الملك بن جيب في «مجلة دار الحديث الحسنية» العدد الأول من السنة الأولى. وبحثي عن محمد بن وضاح في مجلة «الاعتصام» التي تصدرها جمعية العلماء خريجي دار الحديث الحسنية العدد الأول السنة الأولى ص 12.

5) ابن الفرضي 18/2.

6) انظر تاريخ ابن الفرضي 42/1

7) نفس المصدر 18/2.

8) في البخاري : الحر وهو الفرج وفي المحلى الخز والظاهر أنه تحريف.

9) المحلى 59/9 وانظر البخاري بهامش فتح البارى 45/10. وفي الفتح مناقشة الحافظ لابن حزم واتيانه بالروايات المتصلة عن هشام بن عمار من غير طريق البخاري، وانظر شرح ألفية العراقي عند قوله عن تعليق البخاري.

.....أما الذي — لشيخـه عزا بقال فكذي.

عنعنة كخبر المعازف — لا تصغ لابن حزم اتحالف.

10) تدريب الراوي 111/1

11) تذكرة الحفاظ 1253/4

12) نفس المصدر 1307/4.

13) التمهيد 5/1.

14) التمهيد 161/1 ــ 162.

15) انظر المحلى 114/2

16) الأحكام الشرعية ج 1 ورقة 3 ــ4.

17) المحلى 92/2 ــ 93.

18) الاعراب لابن حزم ينقل منه في تعليل الحديث كل من عبد الحق وابن القطان بكثرة وسيأتي الكلام عنه في مصادر ابن القطان إن شاء الله.

19) وانظر في تعداد أسماءها فهرست ابن خير 195.

20) شرح ألفية العراقي 70/1

21) مقدمة ابن الصلاح 42.

22) الصلة 142/1 معجم أصحاب الصدفي 79

23) الغنية ورقة 39

24) تذكرة الحفاظ 1233/3.

25) الصلة لابن بشكوال 143/1.

26) الغنية ورقة 39

27) مشارق الأنوار عن صحاح الآثار للقاضي عياض 5 ــ 6.

28) المستطرفة 118.

29) النسخة الوحيدة الموجودة بالمغرب من الكتاب هي : ــ فيما أعلم ــ نسخة الجامع الكبير من مكناس، وتحمل رقم 237. وتوجد الآن بالخزانة العامة بالرباط. وهي من تحبيس السلطان سيدي محمد بن عبد الله في 14 رجب 1174 وبها خروم وتأكلات من أثر العتة. وآخرها مبتور حيث تنتهي في ص 400 وخطها مغربي ردىء، للغاية أما في خارج المغرب فتوجد عدة نسخ سيأتي الحديث عنها.

30) جعل فؤاد سزكين كتاب «تقييد المهمل كتابا مستقلا، وقسم العلل كتابا آخر مستقلا أيضا فقال في «في تاريخ التراث العربي» 1 ــ 344/1 تحت عنوان : كتب عن رواة البخاري ومسلم وأحاديثهم.
تقييد المهمل وتمييز المشكل للحسيني الجياني.
التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين للجياني ثم أحال على بروكلمان «وفي ص 365 قال تحت عنوان : كتب حول مسلم :
تقييد المهمل وتمييز المشكل للحسيني الجياني.... وهو فهرست هجائي للرواة المعاصرين في الصحيحين الذين تشابهت أسماؤهم، واختلفت صفاتهم وشخصياتهم، ونقد لهم. به يزيد 1/1211.....»
التنبيه على الأوهام الواردة في الصحيحين، وهو يتناول الرواية والرواة للحسين ابن محمد الجياني. بايزيد 2/1211..... انظر فهرست معهد المخطوطات 70/1.
بينما بروكلمان لم يذكر الا كتاب «تقييد المهمل» وحده، وقال أنه في مجلدين برلين 10161. عمومية 1211، بانته 538/2 : 2896، بنكيبور 697/12 «انظر بروكلمان الترجمة العربية 264/6.
فاتضح أن نسخ الكتاب متعددة خارج المغرب.

31) انظر صحيح البخاري بهامش فتح البارى 145/1

32) في نسخة بولاق من صحيح البخاري على هامش الفتح : «عن محمد عن ابن أبي بكرة «قال الحافظ شارحا على هذا السياق : «كذا للمستملي والكشميهني وسقط عن ابن أبي بكرة للباقين فصار منقطعا لابن محمد (بن سيرين) لم يسمع من أبي بكرة، وفي الرواية : عن محمد بن أبي بكرة وهي خطأ، وكضن عن سقط منها «فتح البارى 177/1.

33) قسم العلل من كتاب «تقييد المهمل «كتاب «علل البخاري» ص 209 ــ 210.

34) تقييد المهمل ص 208.

35) نفس المصدر ص 271

36) نفس المصدر 272.

37) نفس المصدر 336.

38) انظر صحيح البخاري بهامش فتح الباري 282/6.

39) في النسخة : ونا قال نا خلف ابن القاسم. والسياق يقتضي أن الساقط هو ابن عبد البر.

40) هو الامام النسائي والحديث ليس في «المجتبي» وهو «السنن» الصغرى المطبوع المتداول.

41) هذا هو مذهب الجمهور، وسيأتي أن ابن القطان من الذين شذوا عن الجمهور فاعتبر مرسل الصحابي منقطعا وعلل به.

42) تقييد المهمل وتمييز المشكل ص 33 ــ 34 ــ 35 ــ 36 ــ 37.

43) فتح البارى 282/6 ــ 283.

44) مقدمة الفتح 364.